الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

الديـــوان
خلية الاتصال

العرض الصحفي الخاص بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي من المواقع الإخبارية والإلكترونية

ليوم 08 ماي 2023

التعليم العالي-الصيد البحري: ضرورة تعزيز التعاون بين الجامعات والقطاعات الاقتصادية

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، -الجزائر كمال بداري، ووزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية، أحمد بداني، يوم الأحد بالجزائر العاصمة، تعزيز التعاون بين الجامعات ومراكز البحث ضرورة من جهة والقطاعات الاقتصادية من جهة ثانية، سيما في مجال التنوع البحري.

و خلال زيارة العمل والتفقد التي قادتهما إلى المدرسة الوطنية العليا لعلوم البحر وتهيئة الساحل, أكد السيد بداري, ضرورة الانفتاح أكثر على الجامعات من أجل استغلال البحوث وتحويلها لواقع من قبل القطاعات الاقتصادية, مبرزا أن المدرسة العليا لعلوم البحر من شأنها إعطاء دفعة قوية للقطاع الاقتصادي سواء ما تعلق بالصيدلة أو بمجال الصيد البحري وتربية المائيات.

و عقب إشراف الوزيرين على تدشين قاعدة بيانات حول التنوع البيولوجي البحري للسواحل الجزائرية, دعا السيد بداري القطاعات الاقتصادية لاستغلال المنصة وما توفره من معطيات بالمائة, مشيرا إلى أن "هذا المركز البحثي 3 سيما أن استغلال الخزان البحري لا يتجاوز حاليا يمكنه العمل على تقليص التحديات التي تواجه مختلف القطاعات ذات العلاقة بمجال التنوع البحري".

نوع 4500 إلى 4000 نوعا بحريا مجهريا وغير مجهري من أصل ما يقارب 2453 و تحوي المنصة جردا ل بحري حيواني ونباتي في السواحل الجزائرية, حيث توفر الاسم العلمي للكائن والمعلومات حول الجغرافي ونوع البيئة المتواجد فيها وكذا المخاطر التي تواجهه, وهو ما يتيح إمكانية استغلالها في توزعه النشاط الصيدلاني والصيد البحري والتسويق للتغذية

من جهة أخرى, أشاد وزير التعليم العالي بالجهود التي يبذلها طلبة المدرسة في توفير ما يحتاجه منها نحو استحداث مؤسسات ناشئة ومصغرة 60 مشاريع تخرج, ستوجه 105 المجتمع, موضحا أنه من بين في مجال استغلال المنتجات البحرية وبالتالي توفير مناصب شغل وكذا الاستجابة لرهانات الأمن الغذائي.

من جهته, أكد وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية, أحمد بداني, استعداد قطاعه للعمل المشترك مع المراكز البحثية بهدف خلق جسر بين الجامعة والعالم الاقتصادي, مضيفا أن التجارب التي تحتضنها الجامعات "تستحق التشجيع والمرافقة".

و أضاف: "على مستوى قطاعنا نجد المركز الوطني للبحث في الصيد البحري وتربية المائيات, أين نتعاون مع قطاع التعليم العالي لتجسيد المشاريع ميدانيا بشكل يساهم في دعم الاقتصاد الوطني".

هذا و أشرف الوزيران خلال هذه الزيارة على تدشين عدة مرافق كحاضنة أعمال المدرسة والوقوف على منصة رقمية مخصصة لمرافقة محطات تحلية مياه البحر, إلى جانب الاطلاع على مختلف المشاريع الابتكارية التي تم إنجازها من قبل طلبة المدرسة على غرار مشروع تكاثر وإنتاج صغار الحبار, الأول من بالمائة في انتظار اعتماد المشروع كمؤسسة مصغرة 80 نوعه في الجزائر, والذي حقق نسبة نجاح بلغت والتخصص في إنتاج هذه المادة المطلوبة على مستوى السوق الوطنية

التعليم العالي-الصيد البحري: ضرورة تعزيز التعاون بين الجامعات والقطاعات الاقتصادية

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، ووزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية، أحمد بداني، اليوم الأحد بالجزائر العاصمة، ضرورة تعزيز التعاون بين الجامعات ومراكز البحث من جهة والقطاعات الاقتصادية من جهة ثانية، سيما في مجال التنوع البحري.

وخلال زيارة العمل والتفقد التي قادتهما إلى المدرسة الوطنية العليا لعلوم البحر وتهيئة الساحل، أكد بداري، ضرورة الانفتاح أكثر على الجامعات من أجل استغلال البحوث وتحويلها لواقع من قبل القطاعات الاقتصادية، مبرزا أن المدرسة العليا لعلوم البحر من شأنها إعطاء دفعة قوية للقطاع الاقتصادي سواء ما تعلق بالصيدلة أو بمجال الصيد البحري وتربية المائيات.

وعقب إشراف الوزيرين على تدشين قاعدة بيانات حول التنوع البيولوجي البحري للسواحل الجزائرية، دعا بداري القطاعات الاقتصادية لاستغلال المنصة وما توفره من معطيات سيما أن استغلال الخزان البحري لا يتجاوز حاليا 3 بالمائة، مشيرا إلى أن "هذا المركز البحثي يمكنه العمل على تقليص التحديات التي تواجه مختلف القطاعات ذات العلاقة بمجال التنوع البحري".

وتحوي المنصة جردا لـ 2453 نوعا بحريا مجهريا وغير مجهري من أصل ما يقارب 4000 إلى 4500 نوع بحري حيواني ونباتي في السواحل الجزائرية، حيث توفر الاسم العلمي للكائن والمعلومات حول توزعه الجغرافي ونوع البيئة المتواجد فيها وكذا المخاطر التي تواجهه، وهو ما يتيح إمكانية استغلالها في النشاط الصيدلاني والصيد البحري والتسويق للتغذية.

من جهة أخرى، أشاد وزير التعليم العالي بالجهود التي يبذلها طلبة المدرسة في توفير ما يحتاجه المجتمع، موضحا أنه من بين 105 مشاريع تخرج، ستوجه 60 منها نحو استحداث مؤسسات ناشئة ومصغرة في مجال استغلال المنتجات البحرية وبالتالي توفير مناصب شغل وكذا الاستجابة لرهانات الأمن الغذائي.

من جهته، أكد وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية، أحمد بداني، استعداد قطاعه للعمل المشترك مع المراكز البحثية بهدف خلق جسر بين الجامعة والعالم الاقتصادي، مضيفا أن التجارب التي تحتضنها الجامعات "تستحق التشجيع والمرافقة".

وأضاف "على مستوى قطاعنا نجد المركز الوطني للبحث في الصيد البحري وتربية المائيات، أين نتعاون مع قطاع التعليم العالي لتجسيد المشاريع ميدانيا بشكل يساهم في دعم الاقتصاد الوطني".

هذا وأشرف الوزيران خلال هذه الزيارة على تدشين عدة مرافق كحاضنة أعمال المدرسة والوقوف على منصة رقمية مخصصة لمرافقة محطات تحلية مياه البحر، إلى جانب الاطلاع على مختلف المشاريع الابتكارية التي تم إنجازها من قبل طلبة المدرسة على غرار مشروع تكاثر وإنتاج صغار الحبار، الأول من نوعه في الجزائر، والذي حقق نسبة نجاح بلغت 80 بالمائة في انتظار اعتماد المشروع كمؤسسة مصغرة والتخصص في إنتاج هذه المادة المطلوبة على مستوى السوق الوطنية.

الحياة العربية
يومية وطنية إخبارية ◆◆ تأسست سنة 1993

ضرورة تعزيز التعاون بين الجامعات والقطاعات الاقتصادية

التعليم العالي-الصيد البحري

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، ووزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية، أحمد بداني، الأحد بالجزائر العاصمة، ضرورة تعزيز التعاون بين الجامعات ومراكز البحث من جهة والقطاعات الاقتصادية من جهة ثانية، سيما في مجال التنوع البحري.

وخلال زيارة العمل والتفقد التي قادتهما إلى المدرسة الوطنية العليا لعلوم البحر وتهيئة الساحل، أكد بداري، ضرورة الانفتاح أكثر على الجامعات من أجل استغلال البحوث وتحويلها لواقع من قبل القطاعات الاقتصادية، مبرزا أن المدرسة العليا لعلوم البحر من شأنها إعطاء دفعة قوية للقطاع الاقتصادي سواء ما تعلق بالصيدلة أو بمجال الصيد البحري وتربية المائيات.

وعقب إشراف الوزيرين على تدشين قاعدة بيانات حول التنوع البيولوجي البحري للسواحل الجزائرية، دعا بداري القطاعات الاقتصادية لاستغلال المنصة وما توفره من معطيات سيما أن استغلال الخزان البحري لا يتجاوز حاليا 3 بالمائة، مشيرا إلى أن "هذا المركز البحثي يمكنه العمل على تقليص التحديات التي تواجه مختلف القطاعات ذات العلاقة بمجال التنوع البحري".

وتحوي المنصة جردا لـ 2453 نوعا بحريا مجهريا وغير مجهري من أصل ما يقارب 4000 إلى 4500 نوع بحري حيواني ونباتي في السواحل الجزائرية، حيث توفر الاسم العلمي للكائن والمعلومات حول توزعه الجغرافي ونوع البيئة المتواجد فيها وكذا المخاطر التي تواجهه، وهو ما يتيح إمكانية استغلالها في النشاط الصيدلاني والصيد البحري والتسويق للتغذية.

من جهة أخرى، أشاد وزير التعليم العالي بالجهود التي يبذلها طلبة المدرسة في توفير ما يحتاجه المجتمع، موضحا أنه من بين 105 مشاريع تخرج، ستوجه 60 منها نحو استحداث مؤسسات ناشئة ومصغرة في مجال استغلال المنتجات البحرية وبالتالي توفير مناصب شغل وكذا الاستجابة لرهانات الأمن الغذائي. من جهته، أكد وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية، أحمد بداني، استعداد قطاعه للعمل المشترك مع المراكز البحثية بهدف خلق جسر بين الجامعة والعالم الاقتصادي، مضيفا أن التجارب التي تحتضنها الجامعات "تستحق التشجيع والمرافقة".

وأضاف "على مستوى قطاعنا نجد المركز الوطني للبحث في الصيد البحري وتربية المائيات، أين نتعاون مع قطاع التعليم العالي لتجسيد المشاريع ميدانيا بشكل يساهم في دعم الاقتصاد الوطني".

ضرورة تعزيز التعاون بين الجامعات و كل القطاعات الإقتصادية

تدشين قاعدة بيانات حول التنوع البيولوجي البحري للسواحل الجزائرية

أكد كل من وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، ووزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية، أحمد بداني، يوم الأحد بالجزائر العاصمة، ضرورة تعزيز التعاون بين الجامعات ومراكز البحث من جهة والقطاعات الاقتصادية من جهة ثانية، سيما في مجال التنوع البحري.

خلال زيارة العمل والتفقد التي قادتهما إلى المدرسة الوطنية العليا لعلوم البحر وتهيئة الساحل, أكد بداري, ضرورة الانفتاح أكثر على الجامعات من أجل استغلال البحوث وتحويلها لواقع من قبل القطاعات الاقتصادية, مبرزا أن المدرسة العليا لعلوم البحر من شأنها إعطاء دفعة قوية للقطاع الاقتصادي سواء ما تعلق بالصيدلة أو بمجال الصيد البحري وتربية المائيات.

وعقب إشراف الوزيرين على تدشين قاعدة بيانات حول التنوع البيولوجي البحري للسواحل الجزائرية، دعا بداري القطاعات الاقتصادية لاستغلال المنصة وما توفره من معطيات سيما أن استغلال الخزان البحري لا يتجاوز حاليا 3 بالمائة، مشيرا إلى أن "هذا المركز البحثي يمكنه العمل على تقليص التحديات التي تواجه مختلف القطاعات ذات العلاقة بمجال التنوع البحري".

وتحوي المنصة جردا ل 2453 نوعا بحريا مجهريا وغير مجهري من أصل ما يقارب 4000 إلى 4500 نوع بحري حيواني ونباتي في السواحل الجزائرية، حيث توفر الاسم العلمي للكائن والمعلومات حول توزعه الجغرافي ونوع البيئة المتواجد فيها وكذا المخاطر التي تواجهه، وهو ما يتيح إمكانية استغلالها في النشاط الصيدلاني والصيد البحري والتسويق للتغذية.

من جهة أخرى، أشاد وزير التعليم العالي بالجهود التي يبذلها طلبة المدرسة في توفير ما يحتاجه المجتمع, موضحا أنه من بين 105 مشاريع تخرج، ستوجه 60 منها نحو استحداث مؤسسات ناشئة ومصغرة في مجال استغلال المنتجات البحرية وبالتالي توفير مناصب شغل وكذا الاستجابة لرهانات الأمن الغذائي.

من جهته، أكد وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية، استعداد قطاعه للعمل المشترك مع المراكز البحثية بهدف خلق جسر بين الجامعة والعالم الاقتصادي، مضيفا أن التجارب التي تحتضنها الجامعات "تستحق التشجيع والمرافقة".

و أضاف: "على مستوى قطاعنا نجد المركز الوطني للبحث في الصيد البحري وتربية المائيات، أين نتعاون مع قطاع التعليم العالي لتجسيد المشاريع ميدانيا بشكل يساهم في دعم الاقتصاد الوطني".

وأشرف الوزيران خلال هذه الزيارة على تدشين عدة مرافق كحاضنة أعمال المدرسة والوقوف على منصة رقمية مخصصة لمرافقة محطات تحلية مياه البحر, إلى جانب الاطلاع على مختلف المشاريع الابتكارية التي تم إنجازها من قبل طلبة المدرسة على غرار مشروع تكاثر وإنتاج صغار الحبار، الأول من نوعه في الجزائر، والذي حقق نسبة نجاح بلغت 80 بالمائة في انتظار اعتماد المشروع كمؤسسة مصغرة والتخصص في إنتاج هذه المادة المطلوبة على مستوى السوق الوطنية.

ضرورة تعزيز التعاون بين الجامعات والقطاعات الاقتصادية

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، ووزير الصيد البحري والمنتجات -الجزائر تعزيز التعاون بين الجامعات ومراكز البحث الصيدية، أحمد بداني، يوم الأحد بالجزائر العاصمة، ضرورة من جهة والقطاعات الاقتصادية من جهة ثانية، سيما في مجال التنوع البحري.

و خلال زيارة العمل والتفقد التي قادتهما إلى المدرسة الوطنية العليا لعلوم البحر وتهيئة الساحل, أكد السيد بداري, ضرورة الانفتاح أكثر على الجامعات من أجل استغلال البحوث وتحويلها لواقع من قبل القطاعات الاقتصادية, مبرزا أن المدرسة العليا لعلوم البحر من شأنها إعطاء دفعة قوية للقطاع الاقتصادي سواء ما تعلق بالصيدلة أو بمجال الصيد البحري وتربية المائيات.

و عقب إشراف الوزيرين على تدشين قاعدة بيانات حول التنوع البيولوجي البحري للسواحل الجزائرية, دعا السيد بداري القطاعات الاقتصادية لاستغلال المنصة وما توفره من معطيات سيما أن هذا المركز البحثي يمكنه العمل " بالمائة, مشيرا إلى أن 3 استغلال الخزان البحري لا يتجاوز حاليا على تقليص التحديات التي تواجه مختلف القطاعات ذات العلاقة بمجال التنوع البحري".

نوع بحري 4500 إلى 4000 نوعا بحريا مجهريا وغير مجهري من أصل ما يقارب 2453 و تحوي المنصة جردا ل الجغرافي ونوع حيواني ونباتي في السواحل الجزائرية, حيث توفر الاسم العلمي للكائن والمعلومات حول توزعه البيئة المتواجد فيها وكذا المخاطر التي تواجهه, وهو ما يتيح إمكانية استغلالها في النشاط الصيدلاني والصيد البحري والتسويق للتغذية.

من جهة أخرى, أشاد وزير التعليم العالي بالجهود التي يبذلها طلبة المدرسة في توفير ما يحتاجه المجتمع, موضحا منها نحو استحداث مؤسسات ناشئة ومصغرة في مجال استغلال 60 مشاريع تخرج, ستوجه 105 أنه من بين المنتجات البحرية وبالتالي توفير مناصب شغل وكذا الاستجابة لرهانات الأمن الغذائي.

من جهته, أكد وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية, أحمد بداني, استعداد قطاعه للعمل المشترك مع المراكز البحثية بهدف خلق جسر بين الجامعة والعالم الاقتصادي, مضيفا أن التجارب التي تستحق التشجيع والمرافقة" تحتضنها الجامعات".

على مستوى قطاعنا نجد المركز الوطني للبحث في الصيد البحري وتربية المائيات, أين " :و أضاف نتعاون مع قطاع التعليم العالي لتجسيد المشاريع ميدانيا بشكل يساهم في دعم الاقتصاد الوطني".

هذا و أشرف الوزيران خلال هذه الزيارة على تدشين عدة مرافق كحاضنة أعمال المدرسة والوقوف على منصة رقمية مخصصة لمرافقة محطات تحلية مياه البحر, إلى جانب الاطلاع على مختلف المشاريع الابتكارية التي تم إنجازها من قبل طلبة المدرسة على غرار مشروع تكاثر وإنتاج صغار الحبار, الأول من نوعه في الجزائر, والذي حقق بالمائة في انتظار اعتماد المشروع كمؤسسة مصغرة والتخصص في إنتاج هذه المادة 80 نسبة نجاح بلغت المطلوبة على مستوى السوق الوطنية.

وزير التعليم العالي: 60 بالمائة من طلبة ENSSMAL خالقين لمناصب شغل

قال وزير التعليم العالي كمال بداري، إن 60 بالمائة من طلبة المدرسة العليا لعلوم البحر وتهيئة الساحل سيخلقون مناصب شغل. من خلال المشاريع الابتكارية التي تدخل في إطار مؤسسات ناشئة ومصغرة.

وأوضح وزير التعليم العالي، أن الطلبة قدموا 105 مشروع موجه لاستحداث مؤسسات ناشئة في استغلال المنتوجات البحرية. قصد تحويلها إلى منتوجات قابلة للتصنيع.

كما جاءت تصريحات الوزير، على هامش الزيارة التي قادته إلى المدرسة رفقة وزير الصيد البحري أحمد بداني بالعاصمة.

وأضاف بداري، أن الطلبة قدموا مشروعا أيضا يطورون من خلاله تقنية تكنولوجية لتربية وإنتاج سمك الحبار.

كما قام الوزير، بجلسة عصف ذهني حول نموذج العمل التجاري "بي.أم.سي" لأربع مشاريع اقتصادية بالشراكة مع وكالة أناد.

العاصمة.. طلبة يطوّرون تقنية لتربية وإنتاج الحبّار

أعلن وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، اليوم الأحد، عن تطوير تقنية تكنولوجيا لتربية وإنتاج الحبار.

كما أوضح وزير التعليم العالي، أن تقنية تربية الحبار طورتها مجموعة من طلبة المدرسة الوطنية العليا لعلوم البحر وتهيئة الساحل.

واستمع وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، الى شروحات الطلبة خلال تواجده في المدرسة العليا في دالي ابراهيم بالعاصمة.

كما كان رفقة بداري وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية. حيث شاركا الطلبة جلسة "عصف ذهني" حول نموذج العمل التجاري لأربع مشاريع اقتصادية بالشراكة مع وكالة أناد.

وقام اليوم الأحد، وزير التعليم العالي، رفقة وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية أحمد بداني، يزوران معرض الأفكار الإبتكارية لطلبة المدرسة.

وزير التعليم العالي: 60 بالمائة من طلبة Enssmal خالقين لمناصب شغل،

قال وزير التعليم العالي كمال بداري، إن 60 بالمائة من طلبة المدرسة العليا لعلوم البحر وتهيئة الساحل سيخلقون مناصب شغل. من خلال المشاريع الإبتكارية التي تدخل في إطار مؤسسات ناشئة ومصغرة.

وأوضح وزير التعليم العالي، أن الطلبة قدموا 105 مشروع موجه لإستحداث مؤسسات ناشئة في استغلال المنتوجات البحرية. قصد تحويلها إلى منتوجات قابلة للتصنيع.

كما جاءت تصريحات الوزير، على هامش الزيارة التي قادته إلى المدرسة رفقة وزير الصيد البحري أحمد بداني بالعاصمة.

وأضاف بداري، أن الطلبة قدموا مشروعا أيضا يطورون من خلاله تقنية تكنولوجية لتربية وإنتاج سمك الحبار.

كما قام الوزير، بجلسة عصف ذهني حول نموذج العمل التجاري "بي.أم.سي" لأربع مشاريع اقتصادية بالشراكة مع وكالة أناد.

اللقاء
EL-LIKA

وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري:

ضرورة تعزيز التعاون بين الجامعات والقطاعات الإقتصادية

م.م

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي, كمال بداري, ووزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية, أحمد بداني, بالجزائر العاصمة, ضرورة تعزيز التعاون بين الجامعات ومراكز البحث من جهة والقطاعات الاقتصادية من جهة ثانية, سيما في مجال التنوع البحري.

وخلال زيارة العمل والتفقد التي قادتهما إلى المدرسة الوطنية العليا لعلوم البحر وتهيئة الساحل, أكد السيد بداري, ضرورة الانفتاح أكثر على الجامعات من أجل استغلال البحوث وتحويلها لواقع من قبل القطاعات الاقتصادية, مبرزا أن المدرسة العليا لعلوم البحر من شأنها إعطاء دفعة قوية للقطاع الاقتصادي سواء ما تعلق بالصيدلة أو بمجال الصيد البحري وتربية المائيات.

وعقب إشراف الوزيرين على تدشين قاعدة بيانات حول التنوع البيولوجي البحري للسواحل الجزائرية, دعا السيد بداري القطاعات الاقتصادية لاستغلال المنصة وما توفره من معطيات سيما أن استغلال الخزان البحري لا يتجاوز حاليا 3 بالمائة, مشيرا إلى أن «هذا المركز البحثي يمكنه العمل على تقليص التحديات التي تواجه مختلف القطاعات ذات العلاقة بمجال التنوع البحري».

وتحوي المنصة جردا ل 2453 نوعا بحريا مجهريا وغير مجهري من أصل ما يقارب 4000 إلى 4500 نوع بحري حيواني ونباتي في السواحل الجزائرية, حيث توفر الاسم العلمي للكائن والمعلومات حول توزعه الجغرافي ونوع البيئة المتواجد فيها وكذا المخاطر التي تواجهه, وهو ما يتيح إمكانية استغلالها في النشاط الصيدلاني والصيد البحري والتسويق للتغذية.

من جهة أخرى, أشاد وزير التعليم العالي بالجهود التي يبذلها طلبة المدرسة في توفير ما يحتاجه المجتمع, موضحا أنه من بين 105 مشاريع تخرج, ستوجه 60 منها نحو استحداث مؤسسات ناشئة ومصغرة في مجال استغلال المنتجات البحرية وبالتالي توفير مناصب شغل وكذا الاستجابة لرهانات الأمن الغذائي.

من جهته, أكد وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية, أحمد بداني, استعداد قطاعه للعمل المشترك مع المراكز البحثية بهدف خلق جسر بين الجامعة والعالم الاقتصادي, مضيفا أن التجارب التي تحتضنها الجامعات «تستحق التشجيع والمرافقة». وأضاف: «على مستوى قطاعنا نجد المركز الوطني للبحث في الصيد البحري وتربية المائيات, أين نتعاون مع قطاع التعليم العالي لتجسيد المشاريع ميدانيا بشكل يساهم في دعم الاقتصاد الوطني».

هذا وأشرف الوزيران خلال هذه الزيارة على تدشين عدة مرافق كحاضنة أعمال المدرسة والوقوف على منصة رقمية مخصصة لمرافقة محطات تحلية مياه البحر, إلى جانب الاطلاع على مختلف المشاريع الابتكارية التي تم إنجازها من قبل طلبة المدرسة على غرار مشروع تكاثر وإنتاج صغار الحبار, الأول من نوعه في الجزائر, والذي حقق نسبة نجاح بلغت 80 بالمائة في انتظار اعتماد المشروع كمؤسسة مصغرة والتخصص في إنتاج هذه المادة المطلوبة على مستوى السوق الوطنية.

الموعد اليومي
يومية وطنية إخبارية شاملة
EL MAOUID

تأكيد على أهمية تعزيز التعاون بين الجامعات والقطاعات الاقتصادية

بداري يدعو إلى الانفتاح على الجامعات من أجل استغلال البحوث وتحويلها على أرض الواقع

أكد وزير التعليم العالي والبحث العالي، كمال بداري، على ضرورة الانفتاح أكثر على الجامعات من أجل استغلال البحوث وتحويلها لواقع من قبل القطاعات الاقتصادية.

وأشار كل من وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، ووزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية، أحمد بداني، إلى ضرورة تعزيز التعاون بين الجامعات ومراكز البحث من جهة والقطاعات الاقتصادية من جهة ثانية، سيما في مجال التنوع البحري. وخلال زيارة العمل والتفقد التي قادتهما إلى المدرسة الوطنية العليا لعلوم البحر وتهيئة الساحل، أكد بداري، ضرورة الانفتاح أكثر على الجامعات من أجل استغلال البحوث وتحويلها لواقع من قبل القطاعات الاقتصادية، مبرزا أن المدرسة العليا لعلوم البحر من شأنها إعطاء دفعة قوية للقطاع الاقتصادي سواء ما تعلق بالصيدلة أو بمجال الصيد البحري وتربية المائيات. وعقب إشراف الوزيرين على تدشين قاعدة بيانات حول التنوع البيولوجي البحري للسواحل الجزائرية، دعا بداري القطاعات الاقتصادية لاستغلال المنصة وما توفره من معطيات، سيما أن استغلال الخزان البحري لا يتجاوز حاليا 3 بالمائة، مشيرا إلى أن سهذا المركز البحثي يمكنه العمل على تقليص التحديات التي تواجه مختلف القطاعات ذات العلاقة بمجال التنوع البحري". وتحوي المنصة جردا لـ2453 نوعا بحريا مجهريا وغير مجهري من أصل ما يقارب 4000 إلى 4500 نوع بحري حيواني ونباتي في السواحل الجزائرية، حيث توفر الاسم العلمي للكائن والمعلومات حول توزعه الجغرافي ونوع البيئة المتواجد فيها وكذا المخاطر التي تواجهه، وهو ما يتيح إمكانية استغلالها في النشاط الصيدلاني والصيد البحري والتسويق للتغذية. من جهة أخرى، أشاد وزير التعليم العالي بالجهود التي يبذلها طلبة المدرسة في توفير ما يحتاجه المجتمع، موضحا أنه من بين 105 مشاريع تخرج، ستوجه 60 منها نحو استحداث مؤسسات ناشئة ومصغرة في مجال استغلال المنتجات البحرية وبالتالي توفير مناصب شغل وكذا الاستجابة لرهانات الأمن الغذائي. من جهته، أكد وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية، أحمد بداني، استعداد قطاعه للعمل المشترك مع المراكز البحثية بهدف خلق جسر بين الجامعة والعالم الاقتصادي، مضيفا أن التجارب التي تحتضنها الجامعات "تستحق التشجيع والمرافقة". وأضاف "على مستوى قطاعنا نجد المركز الوطني للبحث في الصيد البحري وتربية المائيات، أين نتعاون مع قطاع التعليم العالي لتجسيد المشاريع ميدانيا بشكل يساهم في دعم الاقتصاد الوطني". هذا وأشرف الوزيران خلال هذه الزيارة على تدشين عدة مرافق كحاضنة أعمال المدرسة والوقوف على منصة رقمية مخصصة لمرافقة محطات تحلية مياه البحر، إلى جانب الاطلاع على مختلف المشاريع الابتكارية التي تم إنجازها من قبل طلبة المدرسة على غرار مشروع تكاثر وإنتاج صغار الحبار، الأول من نوعه في الجزائر، والذي حقق نسبة نجاح بلغت 80 بالمائة في انتظار اعتماد المشروع كمؤسسة مصغرة والتخصص في إنتاج هذه المادة المطلوبة على مستوى السوق الوطنية.

أ.ر

الاتحاد

تطوير تكنولوجيا ابتكارية لتربية وإنتاج الحبار لأول مرة

بداري: 60 بالمائة من طلبة مدرسة علوم البحر خالقي لمناصب الشغل

■■ دعوات إلى تعزيز التعاون بين الجامعات ومراكز البحث في مجال التنوع البحري

أشاد وزير التعليم العالي والبحث العلمي كمال بداري، بالجهود التي تبذلها المدرسة الوطنية العليا لعلوم البحر وتهيئة الساحل بدالي إبراهيم بالعاصمة للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي من خلال تكوين طلبة لتأسيس مؤسسات مصغرة في إطار مشاريع «ستار تاب» مشيرا إلى أن 60 بالمائة من الخرجين هذه السنة خالقي لمناصب الشغل .

وشدد وزير التعليم العالي خلال زيارته قادته أمس الى المدرسة الوطنية العليا لعلوم البحر وتهيئة الساحل بدالي براهيم بالعاصمة، رفقة وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية أحمد بدأني، على

ضرورة تعزيز التعاون بين الجامعات ومراكز البحث من جهة والقطاعات الاقتصادية من جهة ثانية، سيما في مجال التنوع البحري.وقال كمال بداري «أن زيارته إلى المدرسة ، هي زيارة عمل وتقييم مدى استجابة الطلبة المتخرجين من المدرسة علوم البحر لكل ما يحتاجه المجتمع، مشيرا أنه سجل هذه السنة 105 مشروع تخرج للطلبة، منها 60 مشروع موجه إلى استحداث مؤسسات ناشئة ومصغرة في مجال استغلال المنتوجات البحرية في تحويلها إلى منتوجات قابلة للتصنيع والتسويق. وقال بداري « أن من خلال الأرقام المسجلة، أن أكثر 60 بالمائة من خريجي المدرسة هذه السنة خالقي لمناصب الشغل في شكل ستارت أب، مرافقين من قبل أساتذتهم لإنشاء مؤسسات اقتصادية على شكل سبينوف، وبالتالي يستجيب هؤلاء لرهانات المجتمع الجزائري الذي يتطلب» تأمينا غذائيا وعليه نكون متخرجين يستجيبون لهذه الرهانات.»-يقول بداري-.

في ذات السياق كشف وزير التعليم العالي والبحث العلمي «إن طلبة مدرسة علوم البحث قاموا باستغلال لأول مرة التكنولوجيا في إنتاج الحبار وتربية صغاره وهي التكنولوجيا الاولى على المستوى الوطني بحيث ستساهم في إنتاج الحبار والاستجابة للأمن الغذائي للمواطن الجزائري، مثمنا تطوير هؤلاء الطلبة هذه التقنية التكنولوجية الحديثة.

وعقب إشراف الوزيرين على تدشين قاعدة بيانات حول التنوع البيولوجي البحري للسواحل الجزائرية، دعا بداري القطاعات الاقتصادية لاستغلال المنصة وما توفره من معطيات سيما أن استغلال الخزان البحري لا يتجاوز حاليا 3 بالمائة مشيرا إلى أن «هذا المركز البحثي يمكنه العمل على تقليص التحديات التي تواجه مختلف القطاعات ذات العلاقة بمجال التنوع البحري».

وتحوي المنصة جردا لـ 2453 نوعا بحريا مجهريا وغير مجهري من أصل ما يقارب 4000 إلى 4500 نوع بحري حيواني ونباتي في السواحل الجزائرية، حيث توفر الاسم العلمي للكائن والمعلومات حول توزعه الجغرافي ونوع البيئة المتواجد فيها وكذا المخاطر التي تواجهه، وهو ما يتيح إمكانية استغلالها في النشاط الصيدلاني والصيد البحري والتسويق للتغذية.

ونوه من جهته وزير الصيد البحري احمد بداني هذا الابتكار ، قائلا «نريد في هذا الصدد تكوين انسجام وتبادل العمل المشترك لخلق جسر ما بين الجامعة والعالم الاقتصادي، خاصة وأنه قد اكتشفنا تجارب من قبل الطلبة جديرة بالاهتمام وهي تستحق كل التشجيع خاصة الاختراع الخاص بالنسبة للحبار.»

وزير الصيد البحري.. اتفاقيات مشتركة لتجسيد فعلي لمشاريع الطلبة

وأضاف بداني «انه على مستوى قطاع الصيد البحري سيتم العمل على مرافقة كل هذه المشاريع خاصة على المستوى الاقتصادي من أجل أن ترى النور وتشارك في الأمن الغذائي، وحتى على مستوى قطاعات اقتصادية أخرى ، على غرار الصيدلة والصناعة.

وقال وزير الصيد البحري» نعمل دائما مرافقة هذه الطاقات الشبانية عن طريق ستارت اب، وعن طريق المؤسسات الصغيرة حيث ستكون هناك مرافقة، على مستوى الصيد البحري عبر المركز الوطني للبحث في الصيد البحري وتربية المائيات، حيث سيتم بعقد اتفاقيات مع وزارة التعليم العالي وبالأخص مع المدرسة للمدرسة الوطنية العليا لعلوم البحر وتهيئة الساحل بدالي براهيم بالعاصمة، في هذا السياق من اجل تجسيد المشاريع على المستوى الفعلي وتشارك في الاقتصاد الوطني.

هذا وقام الوزيران بجلسة عصف ذهني حول نموذج العمل التجاري»بي.أم.سي «لأربع مشاريع اقتصادية بالشراكة مع وكالة أناد، إضافة إلى زيارة معرض الأفكار الابتكارية لطلبة المدرسة.

هذا وأشرف الوزيران خلال هذه الزيارة على تدشين عدة مرافق كحاضنة أعمال المدرسة والوقوف على منصة رقمية مخصصة لمرافقة محطات تحلية مياه البحر، إلى جانب الاطلاع على مختلف المشاريع الابتكارية التي تم إنجازها من قبل طلبة المدرسة على غرار مشروع تكاثر وإنتاج صغار الحبار، الأول من نوعه في الجزائر، والذي حقق نسبة نجاح بلغت 80 بالمائة في انتظار اعتماد المشروع كمؤسسة مصغرة والتخصص في إنتاج هذه المادة المطلوبة على مستوى السوق الوطنية.

غنية توات

Enseignement supérieur-pêche: renforcer la coopération entre les universités et les secteurs économiques

ALGER - Les ministres de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari, et de la Pêche et des Productions halieutiques, Ahmed Badani ont souligné, dimanche à Alger, la nécessité de renforcer la coopération entre les universités et les centres de recherche, d'une part, et les secteurs économiques, d'autre part, notamment dans le domaine de la biodiversité marine.

Lors d'une visite de travail et d'inspection à l'Ecole nationale supérieure des sciences de la mer et de l'aménagement du littoral (ENSSMAL), M. Baddari a souligné la nécessité de s'ouvrir davantage sur les universités pour exploiter les recherches et les mettre en application par les secteurs économiques, estimant que cette école est capable de donner une forte impulsion au secteur économique dans le domaine de la pharmacie, de la pêche et de l'aquaculture.

Après l'inauguration de la base de données sur la biodiversité marine du littoral algérien, M. Baddari a appelé les secteurs économiques à exploiter la plateforme, estimant que ce centre de recherche peut contribuer à réduire les difficultés rencontrées par les différents secteurs en lien avec la biodiversité marine.

La plateforme inventorie 2.453 espèces marines microscopiques et non microscopiques sur environ 4.000 à 4.500 espèces animales et végétales marines présentes sur le littoral algérien. Les données fournies (nom scientifique des organismes marins, informations sur leur distribution géographique et le milieu marin les abritant et risques rencontrés) permettent une exploitation dans les domaines de la pharmacie, de la pêche et de la commercialisation des produits alimentaires.

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique s'est, par ailleurs, félicité des efforts consentis par les étudiants de l'école à assurer ce dont a besoin la société, précisant que parmi 105 projets de thèse, 60 projets seront orientés vers la créations de start-up et de micro-entreprises en matière d'exploitation des productions halieutiques, pour assurer des postes d'emploi et répondre aux enjeux de la sécurité alimentaire

De son côté, M. Badani a fait part de la disponibilité de son secteur à œuvrer conjointement avec le secteur de l'Enseignement supérieur, en vue de concrétiser sur le terrain les projets, de manière à contribuer à soutenir l'économie nationale".

Les deux ministres ont supervisé, lors de cette visite, l'inauguration de plusieurs structures, comme l'incubateur d'affaires de l'Ecole, inspecté une plateforme numérique dédiée à l'accompagnement des stations de dessalement de l'eau de mer et se sont enquis des différents projets d'innovation réalisés par les étudiants de l'Ecole, à l'instar du projet d'élevage et de production de calamar, le premier du genre en Algérie et qui a réalisé un taux de réussite de 80%, dans l'attente de l'adoption du projet en tant que micro-entreprise.

DjaZairess

Enseignement supérieur-pêche: renforcer la coopération entre les universités et les secteurs économiques

Les ministres de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari, et de la Pêche et des Productions halieutiques, Ahmed Badani ont souligné, dimanche à Alger, la nécessité de renforcer la coopération entre les universités et les centres de recherche, d'une part, et les secteurs économiques, d'autre part, notamment dans le domaine de la biodiversité marine.

Lors d'une visite de travail et d'inspection à l'Ecole nationale supérieure des sciences de la mer et de l'aménagement du littoral (ENSSMAL), M. Baddari a souligné la nécessité de s'ouvrir davantage sur les universités pour exploiter les recherches et les mettre en application par les secteurs économiques, estimant que cette école est capable de donner une forte impulsion au secteur économique dans le domaine de la pharmacie, de la pêche et de l'aquaculture.

Après l'inauguration de la base de données sur la biodiversité marine du littoral algérien, M. Baddari a appelé les secteurs économiques à exploiter la plateforme, estimant que ce centre de recherche peut contribuer à réduire les difficultés rencontrées par les différents secteurs en lien avec la biodiversité marine.

La plateforme inventorie 2.453 espèces marines microscopiques et non microscopiques sur environ 4.000 à 4.500 espèces animales et végétales marines présentes sur le littoral algérien. Les données fournies (nom scientifique des organismes marins, informations sur leur distribution géographique et le milieu marin les abritant et risques rencontrés) permettent une exploitation dans les domaines de la pharmacie, de la pêche et de la commercialisation des produits alimentaires.

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique s'est, par ailleurs, félicité des efforts consentis par les étudiants de l'école à assurer ce dont a besoin la société, précisant que parmi 105 projets de thèse, 60 projets seront orientés vers la créations de start-up et de micro-entreprises en matière d'exploitation des productions halieutiques, pour assurer des postes d'emploi et répondre aux enjeux de la sécurité alimentaire.

De son côté, M. Badani a fait part de la disponibilité de son secteur à œuvrer conjointement avec le secteur de l'Enseignement supérieur, en vue de concrétiser sur le terrain les projets, de manière à contribuer à soutenir l'économie nationale".

Les deux ministres ont supervisé, lors de cette visite, l'inauguration de plusieurs structures, comme l'incubateur d'affaires de l'Ecole, inspecté une plateforme numérique dédiée à l'accompagnement des stations de dessalement de l'eau de mer et se sont enquis des différents projets d'innovation réalisés par les étudiants de l'Ecole, à l'instar du projet d'élevage et de production de calamar, le premier du genre en Algérie et qui a réalisé un taux de réussite de 80%, dans l'attente de l'adoption du projet en tant que micro-entreprise.

Enseignement supérieur – pêche : la nécessité de renforcer la coopération entre les universités et les secteurs économiques

Les ministres de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari, et de la Pêche et de la Production halieutique, Ahmed Badani, ont souligné, dimanche, à Alger, la nécessité de renforcer la coopération entre les universités et les centres de recherche, d'une part, et les secteurs économiques, de l'autre. d'autre part, notamment dans le domaine de la biodiversité marine.

Lors d'une visite de travail et d'inspection à l'Ecole Nationale des Sciences de la Mer et de l'Aménagement du Littoral (ENSSMAL), M. Baddari a souligné la nécessité d'être plus ouvert aux universités pour valoriser la recherche et la mettre en œuvre par filières économiques, estimant que cette école est capable de donnant une forte impulsion au secteur économique de la pharmacie, de la pêche et de l'aquaculture.

Après l'inauguration de la base de données sur la biodiversité marine du littoral algérien, M. Baddari a lancé un appel aux secteurs économiques pour exploiter la plateforme, estimant que ce centre de recherche peut contribuer à réduire les difficultés rencontrées par les différents secteurs en matière de biodiversité marine .

La plateforme recense 2.453 espèces marines microscopiques et non microscopiques sur environ 4.000 à 4.500 espèces d'animaux et de plantes marines présentes sur le littoral algérien. Les données fournies (nom scientifique des organismes marins, informations sur leur répartition géographique et le milieu marin qui les abrite et les risques encourus) permettent une utilisation dans les domaines de la pharmacie, de la pêche et du marketing alimentaire.

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique a également salué les efforts déployés par les étudiants de l'école pour répondre aux besoins de la société, précisant que sur les 105 projets de thèse, 60 projets seront orientés vers la création de start-up et de micro-entreprises en exploitant production de poisson pour créer des emplois et relever les défis de la sécurité alimentaire.

Pour sa part, M. Badani a exprimé la volonté de son secteur de travailler de concert avec le secteur de l'enseignement supérieur, de mettre en œuvre des projets sur le terrain, afin de contribuer à soutenir l'économie nationale »

Au cours de cette visite, les deux ministres ont supervisé l'inauguration de plusieurs structures, comme la pépinière d'entreprises de l'École, inspecté une plateforme numérique dédiée à l'accompagnement des usines de dessalement d'eau de mer et se sont enquis des différents projets d'innovation portés par les élèves des Écoles, comme le Squid Projet d'Elevage et de Production, le premier du genre en Algérie et qui a atteint un taux de réussite de 80%, jusqu'à ce que le projet soit adopté en tant que micro-entreprise.

LE MAGHREB
Le Quotidien de l'Économie

Renforcer la coopération entre les universités et les secteurs économiques

Les ministres de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari, et de la Pêche et des Productions halieutiques, Ahmed Badani, ont souligné, dimanche à Alger, la nécessité de renforcer la coopération entre les universités et les centres de recherche, d'une part, et les secteurs économiques, d'autre part, notamment dans le domaine de la biodiversité marine.

Lors d'une visite de travail et d'inspection à l'Ecole nationale supérieure des sciences de la mer et de l'aménagement du littoral (Enssmal), Baddari a souligné la nécessité de s'ouvrir davantage sur les universités pour exploiter les recherches et les mettre en application par les secteurs économiques, estimant que cette école est capable de donner une forte impulsion au secteur économique dans le domaine de la pharmacie, de la pêche et de l'aquaculture.

Après l'inauguration de la base de données sur la biodiversité marine du littoral algérien, Baddari a appelé les secteurs économiques à exploiter la plateforme, estimant que ce centre de recherche peut contribuer à réduire les difficultés rencontrées par les différents secteurs en lien avec la biodiversité marine.

La plateforme inventorie 2 453 espèces marines microscopiques et non microscopiques sur environ 4 000 à 4 500 espèces animales et végétales marines présentes sur le littoral algérien.

Les données fournies (nom scientifique des organismes marins, informations sur leur distribution géographique et le milieu marin les abritant et risques rencontrés) permettent une exploitation dans les domaines de la pharmacie, de la pêche et de la commercialisation des produits alimentaires.

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique s'est, par ailleurs, félicité des efforts consentis par les étudiants de l'école à assurer ce dont a besoin la société, précisant que parmi 105 projets de thèse, 60 projets seront orientés vers la créations de start-up et de micro-entreprises en matière d'exploitation des productions halieutiques, pour assurer des postes d'emploi et répondre aux enjeux de la sécurité alimentaire.

De son côté, Baddari a fait part de la disponibilité de son secteur à œuvrer conjointement avec le secteur de l'Enseignement supérieur, en vue de concrétiser sur le terrain les projets, de manière à contribuer à soutenir l'économie nationale".

Les deux ministres ont supervisé, lors de cette visite, l'inauguration de plusieurs structures, comme l'incubateur d'affaires de l'Ecole, inspecté une plateforme numérique dédiée à l'accompagnement des stations de dessalement de l'eau de mer et se sont enquis des différents projets d'innovation réalisés par les étudiants de l'Ecole, à l'instar du projet d'élevage et de production de calamar, le premier du genre en Algérie et qui a réalisé un taux de réussite de 80%, dans l'attente de l'adoption du projet en tant que micro-entreprise.

Baddari souligne la nécessité de renforcer la coopération entre les universités et les secteurs économiques

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari, et le ministre de la Pêche et des Productions halieutiques, Ahmed Badani, ont souligné, ce dimanche, «la nécessité de renforcer la coopération entre les universités et les centres de recherche, d'une part, et les secteurs économiques, d'autre part, notamment dans le domaine de la biodiversité marine».

Lors d'une visite de travail et d'inspection effectuée à l'École nationale supérieure des sciences de la mer et de l'aménagement du littoral (ENSSMAL), Baddari a souligné «la nécessité de s'ouvrir davantage aux universités afin de valoriser la recherche et de la concrétiser en sollicitant les secteurs économiques, soulignant que l'Ecole supérieure est appelée à donner une forte impulsion au secteur économique, qu'il soit lié à la pharmacie ou au domaine de la pêche maritime et de l'aquaculture».

Après que les deux ministres ont supervisé le lancement d'une base de données sur la biodiversité marine des côtes algériennes, Baddari a appelé les secteurs économiques à tirer profit de la plateforme et des données qu'elle fournit, d'autant plus que l'exploitation du réservoir marin ne dépasse pas, actuellement, les 3 %, indiquant que «ce centre de recherche peut contribuer à réduire les défis auxquels sont confrontés divers secteurs liés à la diversité marine».

La base des sonnées contient un inventaire de 2 453 espèces marines microscopiques et non microscopiques sur environ 4 000 à 4 500 espèces animales et végétales marines sur les côtes algériennes, car elle fournit le nom scientifique de l'organisme et des informations sur sa répartition géographique ainsi que les risques auxquels elle fait face, ce qui lui permet d'être exploitée en activité pharmaceutique, de pêche et de commercialisation de la nutrition.

«60% des étudiants de l'ENSSMAL sont créateurs de poste d'emploi»

Par la même occasion, le ministre de l'Enseignement supérieur a déclaré que «60% des étudiants de l'Ecole supérieure des sciences de la mer et de l'aménagement côtier créeront des emplois à travers des projets innovants dans le cadre de start-up et de micro-entreprises».

D'autre part, il a salué les efforts déployés par les lycéens pour répondre aux besoins de la communauté, expliquant que sur 105 projets de fin d'étude, 60 d'entre eux seront orientés vers la création de start-up et de micro-entreprises dans le domaine de la valorisation des produits de la mer et pourraient fournir des emplois tout en répondant aux paris de la sécurité alimentaire. Baddari a ajouté que «les étudiants ont également présenté un projet à travers lequel ils développent une technique technologique pour l'élevage et la production de calmar».

Badani : «Notre but est de créer une passerelle entre l'université et le monde économique»

Pour sa part, le ministre de la Pêche et des produits de la pêche, Ahmed Badani, a affirmé la disponibilité de son secteur à «travailler conjointement avec les centres de recherche, dans le but de créer une passerelle entre l'université et le monde économique», ajoutant qu'au vu de «l'expérience acquise, les universités algériennes méritent d'être encouragées».

Il a ajouté : «Au niveau de notre secteur, nous retrouvons le Centre national de recherche en pêche et aquaculture, où nous coopérons avec le secteur de l'enseignement supérieur pour concrétiser des projets sur le terrain, de manière à contribuer et à soutenir l'économie nationale.»

Au cours de cette visite, les deux ministres ont procédé à l'inauguration de plusieurs équipements tels que la pépinière d'entreprises de l'école installée sur une plateforme numérique dédiée à l'accompagnement des usines de dessalement d'eau de mer, ainsi qu'au bilan des différents projets innovants réalisés par les étudiants de l'école, tels que le projet d'élevage et de production d'encornets, le premier du genre au monde implanté en Algérie et qui a atteint un taux de réussite de 80%, en attendant l'adoption du projet en tant que mini-entreprise et spécialisation dans la production de ce matériel nécessaire au niveau du marché national.

توقيع إتفاقية إطار بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمديرية العامة للأرشيف الوطني

تم يوم الأحد بالجزائر العاصمة، -الجزائر التوقيع على اتفاقية إطار بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمديرية العامة للأرشيف الوطني، بهدف تعميق علاقات التعاون في مجالي الأرشيف والبحث العلمي، حسب ما أفاد به بيان للوزارة.

و أوضح البيان أن التوقيع على هذه الاتفاقية تم من طرف الأمين العام للوزارة, عبد الحكيم بن تليس, والمفتش العام للمديرية العامة للأرشيف الوطني, عثماني مرابوط سامي.

و تهدف هذه الاتفاقية --يضيف ذات المصدر-- إلى "تعميق علاقات التعاون في مجالي الأرشيف والبحث العلمي, تشجيع نشر المقالات والدراسات العلمية في مختلف المجالات, تنظيم ندوات ومؤتمرات علمية وطنية ودولية حول المواضيع والقضايا ذات الاهتمام المشترك, إضافة إلى خلق فضاءات لتوفير الظروف الملائمة لإجراء جل الدراسات والبحوث المرغوب فيها".

كما تمثل أيضا "إطارا للشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والمديرية العامة للأرشيف الوطني في ميدان التكوين والنشاطات العلمية من خلال توفير الوسائل الضرورية مراعاة لضمان تأطير مؤهل لفائدة الطلبة, سيما ما يتعلق بتسهيل التربصات الميدانية والاستعانة بالكفاءات الوطنية التي يحوز عليها الطرفان"

و تنص هذه الاتفاقية على "تجسيد الرغبة المشتركة للعمل سويا من أجل تكثيف التعاون العلمي والثقافي وكذلك تبادل الخبرة والتجربة في مجال الأنظمة المعلوماتية الحديثة خدمة للأرشيف والذاكرة الوطنية", وفقا لذات البيان.

يومية وطنية إخبارية
الجمهورية
El Djoumhouria

وزارة التعليم العالي:

توقيع اتفاقية مع المديرية العامة للأرشيف الوطني

تم أمس بالجزائر العاصمة، التوقيع على اتفاقية إطار بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمديرية العامة للأرشيف الوطني، بهدف تعميق علاقات التعاون في مجالي الأرشيف والبحث العلمي، حسب ما أفاد به بيان للوزارة. وأوضح البيان أن التوقيع على هذه الاتفاقية تم من طرف الأمين العام للوزارة، عبد الحكيم بن تليس، والمفتش العام للمديرية العامة للأرشيف الوطني، عثماني مرابوط سامي. وتهدف هذه الاتفاقية – يضيف ذات المصدر – إلى "تعميق علاقات التعاون في مجالي الأرشيف والبحث العلمي، تشجيع نشر المقالات والدراسات العلمية في مختلف المجالات، تنظيم ندوات ومؤتمرات علمية وطنية ودولية حول المواضيع والقضايا ذات الاهتمام المشترك، إضافة إلى خلق فضاءات لتوفير الظروف الملائمة لإجراء جل الدراسات والبحوث المرغوب فيها". كما تمثل أيضا "إطارا للشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والمديرية العامة للأرشيف الوطني في ميدان التكوين والنشاطات العلمية من خلال توفير الوسائل الضرورية مراعاة لضمان تأطير مؤهل لفائدة الطلبة، سيما ما يتعلق بتسهيل التربصات الميدانية والاستعانة بالكفاءات الوطنية التي يحوز عليها الطرفان". وتنص هذه الاتفاقية على "تجسيد الرغبة المشتركة للعمل سويا من أجل تكثيف التعاون العلمي والثقافي وكذلك تبادل الخبرة والتجربة في مجال الأنظمة المعلوماتية الحديثة خدمة للأرشيف والذاكرة الوطنية"، وفقا لذات البيان.

إتفاقية إطار بين وزارة التعليم العالي والمديرية العامة للأرشيف الوطني

وقع يوم الأحد بالجزائر العاصمة، على اتفاقية إطار بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمديرية العامة للأرشيف الوطني، بهدف تعميق علاقات التعاون في مجالي الأرشيف والبحث العلمي، حسب ما أفاد به بيان للوزارة.

و أوضح البيان أن التوقيع على هذه الاتفاقية تم من طرف الأمين العام للوزارة, عبد الحكيم بن تليس, والمفتش العام للمديرية العامة للأرشيف الوطني, عثماني مرابوط سامي.

و تهدف هذه الاتفاقية --يضيف ذات المصدر-- إلى "تعميق علاقات التعاون في مجالي الأرشيف والبحث العلمي, تشجيع نشر المقالات والدراسات العلمية في مختلف المجالات, تنظيم ندوات ومؤتمرات علمية وطنية ودولية حول المواضيع والقضايا ذات الاهتمام المشترك, إضافة إلى خلق فضاءات لتوفير الظروف الملائمة لإجراء جل الدراسات والبحوث المرغوب فيها".

كما تمثل أيضا "إطارا للشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والمديرية العامة للأرشيف الوطني في ميدان التكوين والنشاطات العلمية من خلال توفير الوسائل الضرورية مراعاة لضمان تأطير مؤهل لفائدة الطلبة, سيما ما يتعلق بتسهيل التربصات الميدانية والاستعانة بالكفاءات الوطنية التي يحوز عليها الطرفان".

و تنص هذه الاتفاقية على "تجسيد الرغبة المشتركة للعمل سويا من أجل تكثيف التعاون العلمي والثقافي وكذلك تبادل الخبرة والتجربة في مجال الأنظمة المعلوماتية الحديثة خدمة للأرشيف والذاكرة الوطنية", وفقا لذات البيان.

Accord-cadre entre le ministère de l'Enseignement supérieur et les Archives nationales

ALGER - Un accord-cadre a été signé dimanche entre le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique et la Direction générale (DG) des Archives nationales, dans le but d'approfondir les relations de coopération dans les deux domaines des archives et de la recherche scientifique, a indiqué un communiqué du ministère.

L'accord-cadre a été signé par le Secrétaire général du ministère, Abdelhakim Bentellis, et l'inspecteur général à la DG des Archives nationales, Othmani Merabout Sami, précise le communiqué.

Cet accord tend, selon la même source, à "approfondir les relations de coopération en matière d'archives et de recherche scientifique, encourager la publication des articles et des études scientifiques dans divers domaines, organiser des colloques et conférences scientifiques nationales et internationales sur des thèmes et des questions d'intérêt commun, et créer des espaces à même de réunir les conditions favorables au déroulement de la plupart des études et des recherches souhaitées".

Le présent accord se veut, également, un cadre de partenariat entre les établissements d'enseignement supérieur et de recherche scientifique et la DG des Archives nationales dans le domaine de la formation et des activités scientifiques, à travers la mobilisation des moyens nécessaires afin d'assurer un encadrement qualifié pour les étudiants, notamment pour faciliter les stages pratiques et tirer profit des compétences nationales dans les deux secteurs".

L'accord-cadre prévoit de "traduire la volonté commune d'oeuvrer ensemble à intensifier la coopération scientifique et culturelle et échanger les expériences en matière de systèmes d'informations modernes, au service des archives et de la Mémoire nationale", conclut la source.

جامعة أم البواقي: إمضاء اتفاقيتين للتعاون العلمي والبحثي مع جامعتين تونسيتين

أم البواقي - تم اليوم الأحد بجامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي إمضاء اتفاقيتين للتعاون العلمي والبحثي مع نظيرتيها من الجمهورية التونسية.

وتم إمضاء الاتفاقيتين بين جامعة العربي بن مهيدي ممثلة في مديرها السيد زهير ديبي من جهة وجامعتي المنار وسوسة التونسيتين ممثلتين في رئيسيهما على التوالي معز شفرة ولطفي بلقاسم من جهة أخرى, وفق ما أوضحه مدير جامعة أم البواقي الذي أشار إلى أن هاتين الاتفاقيتين اللتان يسري مفعولهما لمدة خمس (5) سنوات قابلة للتجديد.

وتهدف الاتفاقيتين حسب مدير جامعة أم البواقي إلى "إرساء شراكة فعالة بين كل الأطراف رغبة في تحقيق منافع متبادلة، من خلال تشجيع تنظيم الأنشطة العلمية والمشاريع البحثية فضلا عن تنظيم أنشطة مشتركة في التعليم والتدريس، وتكثيف التعاون في مجال تبادل طلبة الدكتوراه والإشراف المشترك على أطروحات الدكتوراه، وتنظيم الأنشطة المشتركة في المجالات الأكاديمية والعلمية مثل دورات الشهادات والمؤتمرات و الندوات".

كما سيشمل هذا التبادل العلمي بين جامعة أم البواقي والجامعتين التونسيتين وفقا للسيد ديبي "إعداد مشاريع بحثية ودراسات تعاون وإعداد المنشورات الأكاديمية والعلمية التعاونية، بالإضافة إلى تبادل طلبة طوري الليسانس والماستر، وتبادل أعضاء هيئة التدريس والبحث".

وقد ثمن من جانبهما رئيسي الجامعتين التونسيتين هذه المبادرات العلمية، مؤكدين استعدادهما لمباشرة هذا التعاون في مجالات استقبال للطلبة والباحثين وإنجاز مشاريع علمية مشتركة.

الاتحاد

جامعة أم البواقي:

إمضاء اتفاقيتين للتعاون العلمي والبحثي مع جامعتين تونسيتين

تم أمس، بجامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي إمضاء اتفاقيتين للتعاون العلمي والبحثي مع نظيرتيها من الجمهورية التونسية. وتم إمضاء الاتفاقيتين بين جامعة العربي بن مهيدي ممثلة في مديرها زهير ديبي من جهة وجامعتي المنار وسوسة التونسيتين ممثلتين في رئيسيهما على التوالي معز شفرة ولطفي بلقاسم من جهة أخرى، وفق ما أوضحه مدير جامعة أم البواقي الذي أشار إلى أن هاتين الاتفاقيتين اللتان يسري مفعولهما لمدة (5) سنوات قابلة للتجديد. وتهدف الاتفاقيتين حسب مدير جامعة أم البواقي إلى «إرساء شراكة فعالة بين كل الأطراف رغبة في تحقيق منافع متبادلة، من خلال تشجيع تنظيم الأنشطة العلمية والمشاريع البحثية فضلا عن تنظيم أنشطة مشتركة في التعليم والتدريس، وتكثيف التعاون في مجال تبادل طلبة الدكتوراه والإشراف المشترك على أطروحات الدكتوراه، وتنظيم الأنشطة المشتركة في المجالات الأكاديمية والعلمية مثل دورات الشهادات والمؤتمرات و الندوات».

وسيشمل هذا التبادل العلمي بين جامعة أم البواقي والجامعتين التونسيتين وفقا لديبي «إعداد مشاريع بحثية ودراسات تعاون وإعداد المنشورات الأكاديمية والعلمية التعاونية، بالإضافة إلى تبادل طلبة طوري الليسانس والماستر، وتبادل أعضاء هيئة التدريس والبحث». وقد ثمن من جانبهما رئيسي الجامعتين التونسيتين هذه المبادرات العلمية، مؤكدين استعدادهما لمباشرة هذا التعاون في مجالات استقبال للطلبة والباحثين وإنجاز مشاريع علمية مشتركة

ث.أ

المدرسة العليا للأشغال العمومية : تنظيم يوم إعلامي حول الاقتصاد التدويري في أنشطة البناء

الجزائر - تنظم المدرسة العليا للأشغال العمومية، يوم الثلاثاء المقبل، بالجزائر العاصمة، يوم إعلامي وتوعوي حول "إعادة تدوير النفايات والاقتصاد التدويري في مجال البناء"، بهدف توعية مختلف الجهات الفاعلة في قطاع البناء حول أهمية إعادة تدوير النفايات في إطار الاقتصاد التدويري.

وسيتم تنظيم اللقاء بمقر المدرسة العليا للأشغال العمومية، بالتعاون مع مؤسسة تسيير مراكز الردم التقني للنفايات التابعة لولاية الجزائر، حسبما أفاد به، اليوم الأحد، بيان مشترك للهيئتين.

ويهدف هذا اليوم الإعلامي إلى "توعية مختلف الجهات الفاعلة في قطاع البناء حول أهمية إعادة تدوير النفايات في إطار الاقتصاد التدويري وحول إشكالية الإدارة المتكاملة للنفايات والمخاطر البيئية المترتبة عن استنفاذ الموارد الطبيعية غير المتجددة وإعلامهم بالإمكانيات الاقتصادية التي تدرها رسكلة النفايات في إطار الاقتصاد التدويري"، يضيف ذات المصدر.

كما يهدف اليوم الذي ستخلله عدة عروض ومناقشات إلى "توعية الجميع بضرورة الحفاظ على البيئة والتفكير الجدي لوضع الآليات التنظيمية العملية، و لما لا سن خارطة طريق لإدماج الاقتصاد التدويري في أنشطة البناء"، حسب المنظمين.

ويحضر هذا اليوم الإعلامي والتوعوي، الأول من نوعه، أكاديميون وباحثون والإطارات التقنية للإدارات الفنية المسؤولة عن تخطيط و تهيئة العمران والمصالح المسيرة للمشاريع الإنشائية ومديرو مؤسسات الانجاز وإطارات وزارة البيئة وكذا المصالح المعنية بإدارة النفايات و شركات تعمل في مجال رسكلة النفايات.

ويعد قطاع البناء منتجا رئيسيا للنفايات ومستهلكا للموارد الطبيعية غير المتجددة، حسب البيان، مشيرا إلى أن إعادة تدوير النفايات في قطاع البناء يعد "وسيلة مميزة للعمل، في إطار الاقتصاد الدائري، لتقليل النفايات الواجب ردمها والحفاظ على الموارد الطبيعية غير المتجددة و خلق مناصب العمل".

كما ذكر أن الأبحاث أظهرت أن جميع النفايات (الخرسانة، شظايا الاسفلت، ركام الآجر و الزجاج و البلاط و السيراميك) يمكن إعادة تدويرها في صناعة مواد البناء بديلة غالبا ما تكون ذات جودة مماثلة لجودة المواد الجديدة، يبرز البيان، مضيفا أن "النفايات تعد مورد اقتصادي يمكن أن يدر مليارات الدينارات في السنة"، استنادا لوزارة البيئة.

ونجحت البلدان الملتزمة بالبناء المستدام مثل المملكة المتحدة و فنلندا و بلجيكا و دول الخليج و غيرها في إدماج الاقتصاد الدائري في أنشطة البناء، حيث تتوفر هذه البلدان على سوق للمواد المعاد تدويرها و اللوائح والقوانين الفنية المناسبة لهذه المواد البديلة وكذلك السياسات العامة التي تشجع بقوة على اعتماد مواد بناء بديلة في مشاريع البناء، وفق البيان.

الاتحاد

احتضنته جامعة الجلفة

انطلاق فعاليات الملتقى الدولي حول الطاقات المتجددة

أشرف أول أمس، مدير جامعة زيان عاشور بالجلفة الأستاذ عيلام الحاج على انطلاق فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الطاقات المتجددة بجامعة الجلفة، المفهرس في قاعدة البيانات العالمية IEEE Xplore و الذي تطرق إلى الحلول المتجددة للنظم الإيكولوجية: نحو تحول طاقوي مستدام. بالإضافة إلى اطارات، أساتذة و طلبة الجامعة، حضر الملتقى كل من مديرة التكوين في الدكتوراه بوزارة التعليم العالي بالإضافة إلى مدير برمجة البحث و الاستشراف بالمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ومديرة الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم والتكنولوجيا. كما عرف الملتقى مشاركة نوعية حيث استقبلت اللجنة العلمية للمؤتمر أكثر من 250 طلب مشاركة تم قبول 128 منها ، من بينها 32 مداخلة من 15 دولة من خارج الوطن ، كما تم القاء أكثر من 65 مداخلة حضوريا و عن بعد من مختلف جامعات الوطن و المراكز البحثية في اليوم الأول للمؤتمر.

عمارح

اليوم

مجلس علمي مشترك بين سوناطراك وجامعة الجلفة

قامت المديرية المركزية للبحث والتطوير بمؤسسة سوناطراك أول أمس بتنصيب مجلس علمي مشترك بالشراكة مع مخبر الأتمتة التطبيقية والتشخيص الصناعي بكلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة «زيان عاشور» بالجلفة و ذلك تنفيذا لاتفاقية إطار وقعت بين الجانبين في أكتوبر 2021. وكشف مدير مخبر الأتمتة التطبيقية والتشخيص الصناعي، عميد كلية العلوم والتكنولوجيا البرفيسور أحمد حفيفة ، أن هذا التنصيب الذي جرى اليوم على هامش مؤتمر دولي حول «الحلول المتجددة للنظم الإيكولوجية، نحو تحول طاقوي مستدام» نظمه المخبر، جاء ليعزز سبل التعاون المشترك بين مجمع سونطراك و الجامعة، بغرض تطوير البحث العلمي.

MIDI Libre
Quotidien national d'information

SALON NUMIDE DE L'AGRICULTURE DE CONSTANTINE

Signature de 11 accords de partenariat

Onze accords de partenariat ont été signés entre des opérateurs économiques du secteur agricole en marge de la première édition du Salon numide de l'agriculture 2023 clôturé samedi à Constantine.

Selon Mahmoud Belbdjaoui, commissaire de la manifestation tenue du 3 au 6 mai à la salle Ahmed-Bey, ces accords ont porté sur la fourniture de produits agricoles (semences, fertilisants), la distribution, le suivi de micro-entreprises d'élevage (volailles, ovins, bovins) et l'ouverture de filières d'entreprises nouvelles à Constantine. Ces accords portent aussi sur l'échange d'expériences entre, d'un côté, des chambres de l'agriculture et, de l'autre, des entreprises nationales et étrangères et des universités, ainsi que sur l'assurance contre les risques agricoles et la transformation, a souligné Belbdjaoui.

Organisé par la Chambre nationale de l'agriculture en coordination avec la Chambre de l'agriculture de Constantine et l'entreprise de communication "Advision Algérie", le salon a connu une affluence record avec plus de 23.000 visiteurs, a souligné son commissaire qui a relevé l'importance de cette manifestation pour la promotion, notamment, des divers produits agricoles et leur potentiel compétitif. La manifestation a connu la présentation de communications d'experts et chercheurs algériens et étrangers sur divers thèmes, dont la sécurité alimentaire, le développement agricole et les réponses aux changements climatiques, selon la même source. Pas moins de 153 exposants, dont des représentants d'opérateurs de plusieurs pays, dont l'Egypte, la Tunisie, le Qatar, les USA, l'Italie et le Sénégal, ont pris part au salon, a précisé son commissaire. Les stands du salon ont connu l'exposition de divers produits agricoles (légumes et fruits), des fertilisants, des équipements agricoles et d'irrigation, les produits d'emballage, ainsi que la participation de plusieurs entreprises financières et d'assurance en rapport avec le secteur, est-il noté.

R. E.

Le Courrier d'Algérie
L'INFORMATION AU QUOTIDIEN

ORAN. SALON SIMEM

Un projet pour la fabrication locale de tables radiologiques

La société algérienne de droit privé "Oriental médical équipement" travaille sur un projet pour la fabrication locale de tables radiologiques, avec pour objectif d'augmenter graduellement le taux d'intégration, a indiqué son gérant, Roubah Samir. Cette entreprise, qui produit et distribue plus de 5.000 articles médicaux et électromédicaux dans 36 wilayas, ambitionne de réduire le coût des tables radiologiques de 40%, par rapport à celle importées, a-t-il assuré dans une déclaration à l'APS, en marge du salon de la santé SIMEM, qui se clôture samedi à Oran. Cette société, implantée à Sétif, Oran et Alger, a déjà fabriqué un prototype de ces tables, avec une partie mécanique 100% made in Algeria et une partie électronique importée, avec des perspectives de développer sa fabrication en partenariat avec les universités de Sétif et Bordj Bou Arreridj. "Nous avons placé dans le prototype un générateur importé, mais nous avons signé des conventions avec les universités de Sétif et de Bordj Bou Arreridj pour développer ces générateurs à l'échelle locale", a-t-il précisé. Le projet est toujours dans la phase expérimentale, en attendant d'accomplir toutes les démarches administratives pour pouvoir commercialiser ces tables radiologiques, a expliqué M. Rouabah, ajoutant qu'il s'agit de plusieurs démarches, entre homologation, conformité, dépôt de marque, entre autres.

LE CARREFOUR D'ALGERIE
Le journal du citoyen 22ème année

Salon SIMEN

Un projet pour la fabrication locale de tables radiologiques

La société algérienne de droit privé "Oriental médical équipement" travaille sur un projet pour la fabrication locale de tables radiologiques, avec pour objectif d'augmenter graduellement le taux d'intégration, a indiqué son gérant, Roubah Samir. Cette entreprise, qui produit et distribue plus de 5.000 articles médicaux et électro-médicaux dans 36 wilayas, ambitionne de réduire le coût des tables radiologiques de 40%, par rapport à celle importées, a-t-il assuré dans une déclaration à l'APS, en marge du salon de la santé SIMEM, qui se clôture samedi à Oran. Cette société, implantée à Sétif, Oran et Alger, a déjà fabriqué un prototype de ces tables, avec une partie mécanique 100% made in Algeria et une partie électronique importée, avec des perspectives de développer sa fabrication en partenariat avec les universités de Sétif et Bordj Bou Arreridj. "Nous avons placé dans le prototype un générateur importé, mais nous avons signé des conventions avec les universités de Sétif et de Bordj Bou Arreridj pour développer ces générateurs à l'échelle locale", a-t-il précisé. Le projet est toujours dans la phase expérimentale, en attendant d'accomplir toutes les démarches administratives pour pouvoir commercialiser ces tables radiologiques, a expliqué M. Rouabah, ajoutant qu'il s'agit de plusieurs démarches, entre homologation, conformité, dépôt de marque, entre autres.

اللقاء
EL-LIKA

المدرسة العليا للأشغال العمومية

يوم إعلامي حول الإقتصاد التدويري في أنشطة البناء

تنظم المدرسة العليا للأشغال العمومية, بالجزائر العاصمة, يوم إعلامي وتوعوي حول «إعادة تدوير النفايات والاقتصاد التدويري في مجال البناء», بهدف توعية مختلف الجهات الفاعلة في قطاع البناء حول أهمية إعادة تدوير النفايات في إطار الاقتصاد التدويري.

وسيتم تنظيم اللقاء بمقر المدرسة العليا للأشغال العمومية, بالتعاون مع مؤسسة تسيير مراكز الردم التقني للنفايات التابعة لولاية الجزائر, حسبما أفاد به,بيان مشترك للهيئتين.

ويهدف هذا اليوم الإعلامي الى «توعية مختلف الجهات الفاعلة في قطاع البناء حول أهمية إعادة تدوير النفايات في إطار الاقتصاد التدويري وحول إشكالية الإدارة المتكاملة للنفايات والمخاطر البيئية المترتبة عن استنفاذ الموارد الطبيعية غير المتجددة وإعلامهم بالإمكانيات الاقتصادية التي تدرها رسكلة النفايات في إطار الاقتصاد التدويري», يضيف ذات المصدر.

كما يهدف اليوم الذي ستخلله عدة عروض ومناقشات إلى «توعية الجميع بضرورة الحفاظ على البيئة والتفكير الجدي لوضع الآليات التنظيمية العملية, و لما لا سن خارطة طريق لإدماج الاقتصاد التدويري في أنشطة البناء», حسب المنظمين.

ويحضر هذا اليوم الإعلامي والتوعوي, الأول من نوعه, أكاديميون وباحثون والإطارات التقنية للإدارات الفنية المسؤولة عن تخطيط و تهيئة العمران والمصالح المسيرة للمشاريع الإنشائية ومديرو مؤسسات الانجاز وإطارات وزارة البيئة وكذا المصالح المعنية بإدارة النفايات و شركات تعمل في مجال رسكلة النفايات.

ويعد قطاع البناء منتجا رئيسيا للنفايات ومستهلكا للموارد الطبيعية غير المتجددة, حسب البيان, مشيرا إلى أن إعادة تدوير النفايات في قطاع البناء يعد «وسيلة مميزة للعمل, في إطار الاقتصاد الدائري, لتقليل النفايات الواجب ردمها والحفاظ على الموارد الطبيعية غير المتجددة و خلق مناصب العمل». كما ذكر أن الأبحاث أظهرت أن جميع النفايات (الخرسانة, شظايا الاسفلت, ركام الآجر و الزجاج و البلاط و السيراميك) يمكن إعادة تدويرها في صناعة مواد البناء بديلة غالبا ما تكون ذات جودة مماثلة لجودة المواد الجديدة, يبرز البيان, مضيفا أن «النفايات تعد مورد اقتصادي يمكن أن يدر مليارات الدينارات في السنة», استنادا لوزارة البيئة.

أ.ص

اللقاء
EL-LIKA

بحسب خبراء في المجال

الجزائر قادرة على الانتقال «السلس» نحو الطاقات المتجددة

أجمع عدد من الخبراء في مجال الطاقات المتجددة و الأتمتة التطبيقية في أشغال مؤتمر دولي احتضنته جامعة «زيان عاشور» بالجلفة أن الجزائر تمتلك من المؤهلات ما يجعلها تراهن بقوة على الانتقال «السلس» نحو استغلال الطاقات المتجددة.

وأكد الخبراء خلال أشغال اليوم الثاني من المؤتمر الدولي الأول المنعقد تحت عنوان «الحلول المتجددة للنظم الإيكولوجية.... نحو تحول طاقوي مستدام» ، أن الجزائر لها من المؤهلات و المقومات التي تجعلها تراهن بقوة على انتقال «سلس» نحو الطاقات المتجددة وتطوير نظمها و آليات استغلالها البحثية والتطبيقية.

وفي هذا الشأن، اعتبر البروفيسور ساعد مخيلف من جامعة «سوين بارن» للتكنولوجيا باستراليا في مداخلة حول «الحاجة إلى التخزين الطاقوي»، أن التحول الطاقوي الذي يشكل موضوع الساعة لكل بلدان لعالم يعتبر تجسيده بالنسبة للجزائر «جد سلس» لما تمتلكه من إمكانيات طبيعية تأتي في مقدمتها شساعة المساحة و الأقاليم المناخية المتنوعة.

وأضاف ذات الجامعي من أصول جزائرية و خريج جامعة سطيف والمعروف عالميا بأبحاث قام بها ومقالات نشرت له في هذا المجال، أن «استغلال هذه المقومات الطبيعية يجب أن يواكبه مسعى استعمال تكنولوجيا مصنعة محليا خاصة فيما يتعلق بصناعة البطاريات ومختلف مكونات أدوات الإنتاج الطاقوي, وهو التحدي الحقيقي الذي يجب تبنيه». من جهته، أكد الباحث الفلسطيني، هيثم ابو الروب، و هو أستاذ بجامعة تكساس الأمريكية بدولة قطر و مدير مركز أبحاث الشبكات الذكية، أن «مستقبل الطاقات المتجددة واعد بالنسبة للجزائر نظرا لعدة معطيات طبيعية تجعل منها موردا للطاقات النظيفة بامتياز و تمكنها أيضا من توفير الطلب المحلي و حتى الخارجي».

وعلى هامش أشغال هذا المؤتمر الذي عرف مشاركة باحثين من 14 جامعة أجنبية و آخرين من عدة جامعات وطنية، أكد مدير الدراسات بالمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عيسى مفجغ، لوأج أن موضوع التحول الطاقوي يشكل «أهمية كبرى في مسعى تنفيذ البرامج ذات الأولوية في السياسة الوطنية». وقال ذات المسئول أن «مسالة الأمن الطاقوي مفصول فيها نظريا منذ 2011 حيث تم تسطير برنامج بهذا الخصوص نحو التحول الطاقوي ليتم تعديل مخططه في 2015 و إثرائه في 2020», مشيرا إلى «الجهود البحثية في هذا المجال و المتمثلة في وجود 60 مشروع بحث منجز في إطار البرنامج الوطني». ويرى السيد مفجغ أن «بالرغم ما تزخر به الجزائر من إمكانيات طبيعية تؤهلها لانتقال طاقوي ناجع و المتمثلة في الحرارة و الهواء والطاقات الريحية والطاقة الشمسية إلا أن الحاجة الملحة حاليا بعد تقييم المسار من الهيئات المختصة هي تكاتف جهود كل القطاعات بشكل تكاملي لتنفيذ برنامج الانتقال الطاقوي».

و بخصوص أشغال هذا الملتقى، قال عميد كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة «زيان عاشور» البروفيسور ،أحمد حفيفة، مدير مخبر الأتمتة التطبيقية والتشخيص الصناعي، أن استغلال الطاقات المتجددة التي تراهن عليها الجزائر بفضل مقوماتها و مخططاتها الإستراتيجية يأتي مواكبة للتحديات العالمية في هذا المجال وفي سياق تحقيق أمنها الطاقوي.

م-م

يومية وطنية إخبارية
الجمهورية
El Djoumhouria

خبراء في مؤتمر دولي حول الإيكولوجيا:

الجزائر قادرة على الانتقال السلس نحو الطاقات المتجددة

أجمع عدد من الخبراء في مجال الطاقات المتجددة و الأتمتة التطبيقية في أشغال مؤتمر دولي احتضنته جامعة "زيان عاشور" بالجلفة أمس أن الجزائر تمتلك من المؤهلات ما يجعلها تراهن بقوة على الانتقال "السلس" نحو استغلال الطاقات المتجددة. وأكد الخبراء خلال أشغال اليوم الثاني من المؤتمر الدولي الأول المنعقد تحت عنوان "الحلول المتجددة للنظم الإيكولوجية... نحو تحول طاقوي مستدام"، أن الجزائر لها من المؤهلات والمقومات التي تجعلها تراهن بقوة على انتقال "سلس" نحو الطاقات المتجددة وتطوير نظمها و آليات استغلالها البحثية والتطبيقية. وفي هذا الشأن، اعتبر البروفيسور ساعد مخيلف من جامعة "سوين بارن" للتكنولوجيا باستراليا في مداخلة حول "الحاجة إلى التخزين الطاقوي"، أن التحول الطاقوي الذي يشكل موضوع الساعة لكل بلدان لعالم يعتبر تجسيده بالنسبة للجزائر "جد سلس" لما تمتلكه من إمكانيات طبيعية تأتي في مقدمتها شساعة المساحة والأقاليم المناخية المتنوعة. وأضاف ذات الجامعي من أصول جزائرية و خريج جامعة سطيف والمعروف عالميا بأبحاث قام بها ومقالات نشرت له في هذا المجال، أن "استغلال هذه المقومات الطبيعية يجب أن يواكبه مسعى استعمال تكنولوجيا مصنعة محليا خاصة فيما يتعلق بصناعة البطاريات ومختلف مكونات أدوات الإنتاج الطاقوي، وهو التحدي الحقيقي الذي يجب تبنيه".

من جهته، أكد الباحث الفلسطيني، هيثم ابو الروب، وهو أستاذ بجامعة تكساس الأمريكية بدولة قطر ومدير مركز أبحاث الشبكات الذكية، أن "مستقبل الطاقات المتجددة واعد بالنسبة للجزائر نظرا لعدة معطيات طبيعية تجعل منها موردا للطاقات النظيفة بامتياز وتمكنها أيضا من توفير الطلب المحلي وحتى الخارجي".

جهود حثيثة

وعلى هامش أشغال هذا المؤتمر الذي عرف مشاركة باحثين من 14 جامعة أجنبية وآخرين من عدة جامعات وطنية، أكد مدير الدراسات بالمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عيسى مفجغ، لوأج أن موضوع التحول الطاقوي يشكل "أهمية كبرى في مسعى تنفيذ البرامج ذات الأولوية في السياسة الوطنية". وقال ذات المسؤول أن "مسالة الأمن الطاقوي مفصول فيها نظريا منذ 2011 حيث تم تسطير برنامج بهذا الخصوص نحو التحول الطاقوي ليتم تعديل مخططه في 2015 وإثرائه في 2020"، مشيرا إلى "الجهود البحثية في هذا المجال و المتمثلة في وجود 60 مشروع بحث منجز في إطار البرنامج الوطني".

الاتحاد

احتضنتها جامعة عباس لغرور بخنشلة

تتويج منصف بوذن بالجائزة الأولى للمسابقة الجامعية للتنشيط الإذاعي

تُوّج الطالب منصف بوذن من مديرية الخدمات الجامعية ميلة، ليلة أو ل أمس، بالجائزة الأولى للطبعة الثالثة من المسابقة الوطنية الجامعية للتنشيط الإذاعي التي احتضنتها جامعة عباس لغرور بخنشلة بين الثالث والسادس ماي الجاري.

وأحرزت الطالبة رحاب قادوري من جامعة قاصدي مرباح بورقلة، المرتبة الثانية للمسابقة، في حين عاد المركز الثالث للطالبة مالية زغيلش من كلية الإعلام والاتصال بجامعة صالح بوبنيدر «قسنطينة 3 «.وفاز بجائزة محافظة المسابقة الطالب جلول لزهاري من مديرية الخدمات الجامعية شتمة ببسكرة فيما حازت الطالبة شاهيناز قابسي من مديرية الخدمات الجامعية خنشلة على جائزة المرحوم قاسمي عبد الجليل بينما عادت جائزة لجنة التحكيم إلى الطالب ياسر صفوان من مديرية الخدمات الجامعية جيجل.

وأشرف مقران أحمد رئيس ديوان والي خنشلة، بمعية ممثل وزير التعليم العالي والبحث العلمي إسماعيل إينزارن على إعلان اختتام هذه الطبعة بقاعة المحاضرات الكبرى لجامعة عباس لغرور قبل فتح المجال لتكريم المتوجين بالجوائز الثلاث للتظاهرة التي عرفت مشاركة 91 متنافساً يمثلون 45 مؤسسة جامعية من العديد من ولايات الوطن.

ق.و